تتمة // التمويل الدولي وتجزئة المجتمع...صنيعة ومسؤولية من ؟

ويعود بالفائدة على السلطة مشددا على ضرورة وضع قوانين وأنظمة تشكل أداة قياس لتقدم المجتمع دون إلغاء أي جهة أو مصادرة تحالفاتها وعلاقاتها وخبراتها في أي مجال إذ إننا بحاجة إلى إقامة أقوى العلاقات مع العالم، ولكن على قاعدة المصلحة الوطنية العليا، وليس الإمعان في التقسيمات والحصص الممقوتة التي تدمر الوحدة البشرية والجغرافية.

وبحسب زكي فلا ضير في تنفيذ المشاريع وتركزها في المدن أولا على أن تتسع وتشمل الريف والمناطق الحضرية والبدوية، ولكن كان يجب أن يتم ذلك وفق خطة تنمية واعمار خمسية أو ثلاثية لا تخضع لأي نفوذ من قبل هذا الوزير أو ذاك فإما أن نعمم الفقر أو أن نوزع الغنى ليكون لدينا بالنتيجة تكامل في الخطط والبرامج دون رؤية الفروقات الشاسعة بين المدن والريف.

التمويل المشروط بالتعايش مع العدو

وحمل مسؤولية تجزئة التمويل للسلطة والمنظمات الأهلية والدول والجهات المانحة على حد سواء وقال كل شيء يمنح لنا يشترط علينا فيه بالتعايش مع العدو الإسرائيلي، ولا يمكنهم منحنا شيئا يعطينا الاستقلالية ويؤكد هويتنا بعيدا عن التعايش والقبول بالشروط الإسرائيلية، ومن هنا كان لا بد لهم من تجفيف موارد السلطة أولا، ثم التركيز على ما يمكنه تجزئة الاقتصاد الفلسطيني وليس وحدته بحيث يبقى استهلاكيا وليس منتجا.

التمويل ومنح الشراكة في الريف والمخيمات

وتحدث عضو اللجنة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية، مدير مركز بيسان للبحوث والإنماء عزت عبد الهادي عن أنواع مختلفة من التمويل ومن بينها منح الشراكة التي تتم بين منظمة غير حكومية أو بلدية في المدينة مع مؤسسات قاعدية أو محلية تعمل في الريف والمخيمات، والسبب في ذلك يعود إلى أن الجهات المانحة لا تضمن وجود إجراءات إدارية ومالية ومهنية كافية في المؤسسات الأهلية المتواجدة في المدن لضمان أقسى درجات الشفافية والمحاسبة والمساءلة في البرامج.

إضافة إلى وجود قدرات مهنية وتنظيمية لدى تلك المنظمات الوطنية لتنفيذ برامج ناجحة ضمن المواصفات والمعايير المتفق عليها في الاتفاقيات، وبتقديره أن هذا سبب مهم يجعل من التمويل يتمحور حول المؤسسات غير الحكومية الكبيرة، في حين أن أغلب المشاريع تنفذ في المناطق الريفية والمخيمات خاصة وأن الجهات المانحة الدولية تأخذ بالاعتبار تقارير الفقر الصادرة عن السلطة والبنك الدولي، وعليه قال علينا أن نفرق ما بين جهة التنفيذ التي تتمركز في المدن وما بين المواقع التي تنفذ فيها المشاريع في الريف والمخيمات. واعتبر عبد الهادي سؤالنا حول إبعاد التمويل عن مركزية الدولة بالافتراضي التجريدي، حيث لا وجود لمثل هذه الدولة القوية والقطاع الخاص القوي الذي يستطيع تمويل عملية التنمية معربا عن أسفه أن السلطة والقطاع الخاص ما زالا متلقيين للتمويل الخارجي بسبب الاحتلال وإجراءاته التعسفية، إذ لا يستطيع القطاع الخاص القيام بدوره في تمويل عملية التنمية من فوائد أرباحه أو من الضرائب التي يدفعها للسلطة التي ليس لديها مصادر كافية للصرف على عملية التنمية، ومن هنا تأتي أهمية استمرار العلاقة ما بين المنظمات الدولية والجهات المانحة مع كافة مكونات المجتمع المحلي.

ورفض عبد الهادي رفضا قاطعا فكرة مركزية التمويل، فلا يوجد في العالم نموذج من هذا القبيل يعتمد فيه على جلب التمويل عن طريق الدولة المركزية أو يجب أن تقدم مشاريع الاقتراحات عن طريقها.

كما أكد عبد الهادي أن تجزئة التمويل ليس محط تساؤل ونقاش في كل دول العالم فهناك صندوق تمويل خاص للمنظمات الحكومية له مصادره المختلفة، وصندوق آخر للمؤسسات الرسمية والحكومية وعليه فان هذا الموضوع ليس مطروحا من قبل السلطة التي تطالبنا كمنظمات أهلية إخضاع تمويلنا للأولويات والاحتياجات التنموية الفلسطينية الوطنية.

واعتبر الحديث عن مركزية التمويل بالخطير جدا لأنه يمس اسس الاستقلالية والتعددية خاصة وان للمنظمات الأهلية لها رؤية واولويات مختلفة عن رؤية واولويات السلطة مع ان هذا لا يمنع التنسيق والاتفاق على خطة وطنية تنموية يتم تمويلها مركزيا.

منوها إلى وجود إجماع حول خطورة توحيد التمويل في صندوق مركزي واحد لان ذلك يمس باستقلالية ورؤى المنظمات غير الحكومية والسلطة سيما وأننا لسنا جسماً متجانساً وعلينا المحافظة على التعددية في ظل سيادة

> رأى ٥٦٪ من المستطلعين أن التمويل الدولي يجب أن ينصب على مؤسسات وهيئات العمل الأهلي، بينما رأى ٢٤٪ أن هذا التمويل يجب أن ينصب على مؤسسات السلطة، في حين يرى ٢٠٪ أن هذا التمويل يجب أن ينصب على القطاع الخاص *

القانون والمصلحة الوطنية العليا، فضلا عن ذلك فان قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية أجاز لها تلقي التمويل من الخارج مباشرة دون شروط أو إذن مسبق من السلطة وعلى النقيض من ذلك فان المطالبة بمركزية التمويل يعني فرض رؤية تنموية سياسية واقتصادية واجتماعية واحدة وهذا أمر في غاية الخطورة فكيف يمكن أن نفسر مقاومتنا للعولمة وفكرة التجانس العالمي وفرض الأولويات والرؤى الأمريكية على العالم في حين نطالب برؤية وصندوق واحد في مجتمعنا ما يعني أن أي مؤسسة لا ترغب في تبني هذه الرؤية أو لديها وجهة نظر مغايرة عن السلطة سيحكم عليها بالموت والاندثار.

التفردية وتشتت الخطط

ودعا الوكيل المساعد في وزارة التخطيط هشام مصطفى إلى تعزيز البعد التنموي لدى السلطة وأجهزتها ومؤسساتها وضرورة تنسيق المساعدات وضبطها من خلال وزارة التخطيط وتبادل المعلومات فيما بين كافة مؤسسات القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية.

ومن أجل إعادة تفعيل وتوجيه التمويل أكد على أنه لا بد من أن تسترد السلطة عافيتها المركزية، والابتعاد عن مظاهر التعامل الفردي مع تلك المساعدات سيما وأن التفردية تقود إلى تشتت وشرذمة الخطط وذلك شرط لتعميم الفائدة على المجتمع والاستفادة الكبرى من المساعدات للمشاريع الممولة دوليا ومن هنا تأتي أهمية استثمار القروض الميسرة والمنح الدولية في مشاريع تدر دخلا ومالا إضافة إلى المتابعة الفضلى إداريا وماليا مع الدول المانحة حول خطط التنمية السنوية.

من جهته حمل مصطفى سلطات الاحتلال المسؤولية الكبرى عن فشل وتجزئة مشاريع التنمية خاصة بعد استهداف طائراتها المقاتلة وكل قدراتها العسكرية لأجهزة السلطة المركزية إلى جانب قطع أوصال المجتمع ما ساعد على انقطاع تواصل الاقتصاد والجهود الرامية إلى التنمية , الأمر الذي جعل اقتصادنا يعيش حالة من التدهور الكبير وفي حين حافظت الدول المانحة على ربط مشاريعها بين المدن والريف إلا أن الإدارة المركزية التي تدير وتشرف على هذه المشاريع قد تعرضت إلى ضربات متلاحقة أفقدتها السيطرة على كل شيء بما فيها التنمية وهذا ما يفسر بأننا نعيش في ضنك كبير جدا علما أن كل المساعدات التي تلقتها السلطة قد سارت وفقا للمتطلبات الحيوية والقطاعات التي تقدم خدماتها للشعب كالتعليم والصحة والبلديات وخدماتها والمياه والكهرباء.

المشكلة... في التعددية

ولا يتفق الأكاديمي في جامعة بير زيت د. نصر عبد الكريم مع الاصطلاح المستخدم « التمويل وتجزئة المجتمع» وكأن الهدف المباشر للتمويل الدولي هو تجزئة المجتمع، وبحسب رأيه فان إشكالية التمويل تكمن في تعدد الجهات المتلقية له في مجتمعنا وتكريس هذا النهج فلسطينيا في حين كان يفترض التعامل معه وإدارته وفقا لتحديد الأولويات وآليات الصرف والرقابة عليها وبحيث نضمن بان تصب كل المساعدات في خطة وطنية عبر وزارة التخطيط أو لجنة وزارية مختصة تعنى بوضع خطط تنموية وتطويرية تدرج في الموازنة السنوية للسلطة حتى يسهل التعامل مع تلك المساعدات حتى لو جاءت مباشرة للبلديات وبذلك نكون قد تحاشينا الوقوع في الازدواجية والتكرار والاتصال المباشر مع المانحين وبالنتيجة نضمن التخطيط المركزي لها والرقابة المركزية عليها فيما أن التنفيذ يبقى لا مركزيا.

وحدد د. عبد الكريم نوعين من الأخطار الناجمة عن بعض أنواع التعامل مع المساعدات الدولية أولهما تعامل الدول والجهات المانحة مع هيئات ومؤسسات فلسطينية غير مركزية في حين أن الدور الأساسي لأي دولة أو سلطة هو في إدارة دفة الأموال المتاحة في إطار خطة تنمية مركزية لأنها الأقدر على ذلك، وتضمن بالتالي العدالة في توزيع الموارد إذ إن أحد الانتقادات المحلية الموجهة إلى المساعدات الدولية من خلال المنظمات الأهلية وما يشوبها من عيوب في عدالتها لأنها تعتمد إلى حد كبير على قدرة هذا المسؤول في هذه البلدية أو تلك المؤسسة في الوصول إلى الجهات المانحة وبالتالي فإنها ارتبطت بالتأثير السياسي مع هذه الدول ما يفسر بقاء الكثير من التجمعات والهيئات مهمشة وبقيت الكثير من الفئات حتى ذوو الاحتياجات الخاصة دون فرصة عادلة من هذه المساعدات لعدم مقدرتهم على الاتصال والتأثير السياسي مع المانحين.

وأما الخطر الثاني فهو أن يشعر المواطن بأن الهيئات المحلية والمؤسسات غير الحكومية هي البديلة للسلطة المركزية لا سيما إذا لم تستطع تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وأن تدافع عنهم على الأقل في توفير الأمن والسلام لهم وهذا هو واقع الحال حيث تشير استطلاعات الرأي إلى عدم الثقة بالسلطة المركزية لصالح ازدياد الثقة بالمؤسسات الأهلية إذ فقد معظم الناس صلتهم بالسلطة المركزية في انتفاضة الأقصى وحلت مكانها البلديات والمجالس المحلية علما بأن هذا الأمر قد يكون مقبولا في الظروف الطبيعية بتفويض قانوني من السلطة المركزية للسلطات المحلية، ومع أنه أكد على اللا مركزية الإدارية في إدارة الحكم المحلي على أن لا يكون ناجما عن سياسة الأمر الواقع الذي تحاول الدول المانحة والاحتلال فرضه. ومن هنا تأتي الخطورة السياسية التي قد تخلق نوعا من الإحلال السياسي وبالتالي يصبح أسهل على المواطنين تقبل فكرة إلغاء الكينونة المركزية الفلسطينية الوطنية في المنظور الاستراتيجي، ولكن من الصعوبة بمكان تحقيقه لأن المساعدات الدولية التي تأتي للهيئات المحلية والمنظمات غير الحكومية غير كافية بكل الأحوال ولا تستطع أن تحل محل السلطة المركزية. ونوه إلى ما يساور المواطنين من شكوك حول الأجندات السياسية والتي وصفها بالمريبة التي تحملها هذه المساعدات الدولية وبخاصة الأمريكية.

ثغرة التنسيق محليا والضغط للابتزاز السياسي دوليا

وحمل د. عبد الكريم الأطراف الثلاثة (السلطة والمنظمات الأهلية والدول المانحة) المسؤولية المشتركة حول تجزئة التمويل كلاً لأسبابه وحسب تأثيره اذ إن السلطة والمنظمات الأهلية لم تصل بمستوى تنسيقها المشترك إلى درجة التكامل في التخطيط وتوزيع الأدوار، ولم تصل كذلك إلى تفاهم حول سبل إدارة هذه المساعدات.

ففي حين وجد الممولون ثغرات في هذا الجانب فقد قاموا باستغلالها في محاولة منهم لتثبيت وتكريس بعض الضغوطات السياسية على السلطة المركزية حيث إن هذه المساعدات تجد طريقها لشعبنا عبر المنظمات الأهلية والهيئات المحلية، وكأن لسان حال هذه الدول يقول نثق بهذه الأدوات أكثر من السلطة وقد استطاعت هذه الدول ربط الضغط السياسي بالمساعدات للسلطة.

وبين عبد الكريم انه وفي آخر اجتماع للجنة الرباعية برام الله وما رشح منه لوسائل الإعلام رغم نفيه من قبل رئيس الوزراء إلا أنهم أعلنوا صراحة أن السلطة لن تتلقى مساعدات من الدول، وهددوا بوقف أي مساعدات إن لم تقم السلطة بإدخال إصلاحات في قمتها، وأضاف لم تكن الدول المانحة لتتجرأ على مثل هذا التصريح لو لم يكن لديها قنوات أخرى لتوصيل مساعداتها. وقال تتمتع الدول المانحة بالوعي والإدراك وخشية من الانهيار الاقتصادي في مناطق السلطة وبشكل خاص في قطاع غزة وبالتالي إذا ما حدثت هذه الخشية التي يعتقدونها ستجلب الفوضى ولن تحقق السلام أو تدفع خارطة الطريق إلى الأمام الأمر الذي يدفعهم للإبقاء على مساعداتهم ولكن ما هي أشكال صرفها ومع من يتعاملون ؟

وقال إن الدول المانحة وجدت ضالتها في هذه الشرذمة الفلسطينية التي ما زالت قائمة.

غياب الحركة السياسية ورؤيتها الاجتماعية

أما الباحث والمفكر الاقتصادي د. عادل سماره فقد عزا تجزئة التمويل إلى غياب السياسة الاجتماعية بعد مجيء السلطة وبخاصة في الريف في حين حظيت المدن والبلديات بالحصة الكبرى والأساسية من التمويل ربما لأنها تشكل الواجهة التي تعكس بعض الجوانب المضيئة في الحياة المجتمعية، وقد ساعدت البنية الاجتماعية في الريف والقرى على تكريس هذا التوجه بسبب تقصيرها الواضح في المطالبة بحقوق المجتمعات المحلية التي تمثلها سيما وأنها تتشكل من شخصيات تقليدية جدا وتفتقر للوعي والإدراك وبالتالي فان حقوق المجتمعات التي تمثلها ليست على أجندتها عدا عن سيادة العلاقات العشائرية والحمائلية في الريف في ظل الانحطاط والتراجع السياسي وسيطرة الصراعات والنزاعات الداخلية الأمر الذي لا يسمح لها بالارتقاء بتفكيرها إلى مستوى المطالبة بحصصها وحقوقها.

وأكد سمارة أن للتمويل الدولي أهداف سياسية إذ يهدف إلى تجنيد قسم أو قطاعات مجتمعية لصالح ثقافة واتجاهات وطموحات الممول في المنطقة، وبتقديره فان السلطة ليست قلقة كثيرا على قضايا بعيدة المدى أو حتى متوسطة المدى. لكنه قال جازما لن يصل التمويل إلى رشوة المجتمع بأكمله وكل ما يمكن حصوله هو تجنيد فئات أو قطاعات معينة مقابل حصولهم على دخل أو امتيازات وفوائد معينة مقابل قيامهم بالترويج والنشر لثقافة وتوجهات ورؤية وأيديولوجيا الأطراف الممولة.

وقال سماره تبدأ المسألة من الممول وعبر المنظمات غير الحكومية وانتهاء بتقاطعها مع دور السلطة أي أن سياسة الانفتاح الاقتصادي والثقافي والباب المفتوح لدى السلطة تمنع وتحول دون أية رقابة على أي طرف أو منظمة تحاول التغلغل في الوطن. وبالتالي فان هذا الاستهداف للمجتمع أساسه ليس تنمويا وإنما سياسي باستخدام الآلية الاقتصادية والناقلة المأجورة لتقوم مقابل ما تأخذه من مساعدات مالية بالترويج ونشر الثقافة الغربية ومواقفها السياسية.

إذن فان الخطيئة مشتركة بين كافة الأطراف بما فيها الحركة السياسية الوطنية والقطاعات النقابية والشعبية حيث إن عدم قيامها بدورها ناجم عن خلل بنيوي فيها، نتيجة موافقة واستفادة كوادر معينة فيها من هذا التمويل ،التي نجدها تغض الطرف عما يحدث ويجري.

---

* حسب استطلاع للرأي العام الفلسطيني، أجراه برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، حزيران ٢٠٠٤

تتمة // أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة

رؤاها لمصالحها السياسية في المنطقة، والاحتلال. أما الفترة الثانية، فقد أضافت الاتفاقيات السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل، قيوداً إضافية على الصورة الآنف ذكرها، وخاصة إزاء تساوق الأولويات التنموية التي تحددها السلطة الفلسطينية مع رغبات

المانحين، وأولوياتها، التي بموجبها يتم الدعم، الأمر الذي تؤكده المؤشرات الدالة على أن الأمور حتى قبل الانتفاضة الحالية سارت باتجاه التدهور.

وفي الفصل الخامس والأخير، يطرح المؤلف تساؤلين مترابطين: لماذا أخفقت المساعدات السياسية في تنمية فلسطين؟ وكيف يمكن كسر حلقة اللاتنمية؟ وفي مسعاه للإجابة عن التساؤل الأول، يعرض المؤلف في عجالة، مختصراً ما شملته الفصول السابقة، كيف تظافرت العوامل الداخلية والخارجية، في إخفاق الجهود التنموية، وخاصة المشروع الصهيوني الهادف لتقويض بنية المجتمع الفلسطيني، واعتماد التنمية فلسطينياً على التدخلات الخارجية، التي لم تأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية الفلسطينية، هذا بالإضافة لمسؤولية الفلسطينيين أنفسهم عن هذا الإخفاق، إذ يقول: »لم يتسنّ للفلسطينيين طيلة القرن العشرين فرصة لعب دور جاد وفعال في سياق التدخلات المتعلقة بهم، والواقع أنهم كانوا على الدوام الطرف المتلقي للدعم السياسي الخارجي... وحينما لاحت فرصتان كان يمكن لهم أن يلعبوا خلالهما دوراً في التنمية الاجتماعية الإيجابية في النصف الثاني من الثمانينات والنصف الأول من التسعينات، أخفقوا في ذلك وعلى كل المستويات، ولم يسلم أي طرف من مسؤولية ذلك الفشل، إن كان على صعيد القيادة، أو المنظمات ذات القاعدة المجتمعية، أو رأس المال الوطني«.

وأخيراً يرى المؤلف أن هناك إمكانية لكسر حلقة اللاتنمية، عبر إعادة تعريف السياق الفلسطيني، وخاصة في مجال التحرر من قيود أوسلو السياسية والاقتصادية، للتمكن من صياغة الأولويات التنموية الفلسطينية، مع ضرورة الإقرار بحالة انعدام السيادة الوطنية، والتي ترتبط بالتوصل لتسوية شاملة، وضرورة إعادة تشكيل وتحديد الأهداف حسب المتطلبات المحلية، الأمر الذي يقتضي، أولوية العنصر البشري، والتكامل بين التنمية والصمود، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وأهمية تعزيز وتفعيل مشاركة المجموعات المحلية والمؤسسات الأهلية، في سياق تحويل النهج التنموي نحو المشاركة المجتمعية الكاملة، وأخيراً الإصرار على إحداث تأثير مجتمعي مستديم ونافذ، وذلك عبر التمييز بين أنماط التدخل الخارجي، ففي الوقت الذي يتم فيه تشجيع مصادر التدخل الخارجي لإعادة أعمار البنية التحتية، لا بد من تعزيز القدرات الإنسانية عبر قدرات ومبادرات الفلسطينيين أنفسهم، هذا بالإضافة لضرورة الرقابة الفلسطينية على مصادر الدعم، خاصة بمدى التزامها بالأهداف والأولويات الفلسطينية.